تجمع موظفي الإدارة العامة

مقارنة بسيطة بين موظفي الادارة العامة وباقي شرائح القطاع العام.

مقدمة:

الهدف من هذه المقارنة هو توضيح للرأي العام حقيقة الأمر والظلم الذي يتعرض له موظفو الإدارة العامة، وليس اعتراضا او سعيا في عرقلة أي زيادة لبقية القطاعات، إذ ان موقف تجمع موظفي الإدارة العامة واضح بتأييده لجميع القطاعات في تحصيل حقوقها.

واقع الإدارة العامة:

بعد انهيار العملة الوطنية، وفقدان الرواتب لأكثر من ٩٥٪ من قيمتها بالعملة الصعبة، لجأت الحكومة الى زيادات عدة للقطاع العام، الا ان كل هذه الزيادة لم تصل بالمستحقات الى ١٥٪ لما كانت عليه قبل الأزمة.

والامر الواقع الذي لا خلاف فيه، بأن كل زيادة حصل عليها موظفو الإدارة قد استفادت منه بقية القطاعات في حين ان العكس ليس بصحيح. وسنوضح الامر بشيء من التفصيل.

- اعطت الحكومة زيادة غير مشروطة تعادل ضعفي الراتب في موازنة ٢٠٢٢، استفاد منها جميع العاملين في القطاع العام بدأ العمل بها من ٢٠٢٢/١٠/١.
- اعطت الحكومة عبر المرسوم رقم ١١٢٢٧، مساعدة مؤقتة تعادل ٤ أضعاف الراتب الأساسي ابتداء من ١/ايار/٢٠٢٣ بحد أدنى ٨ مليون باستثناء المتقاعدين والعسكر الذين تم اعطاءهم ٣ رواتب اضافية بحد ادنى ٧ مليون. وقد أعطيت هذه المضاعفات للعسكر على أساس راتبهم الأساسي يضاف اليه المتممات (سنبينها فيما بعد).

انما مما لا بد من التنبيه إليه، ان هذه المساعدة لموظفي الإدارة العامة مشروطة بحضور ١٤ يوم، بينما هذا الشرط لا يطبق على العسكر، ولا يطبق على القطاع التعليمي بالعطلة الصيفية، اضافة لفرض شرط ثلثي ايام التدريس فقط اثناء العام الدراسي، اي في حال كان عدد ايام التدريس في شهر معين ١٢ يوم، فشرط الحضور للاساتذة هو ٨ ايام فقط

هذه هي الزيادة فقط التي يستفيد منها موظفو الإدارة العامة، وباختصار، الحد الأدنى للعاملين في الإدارة العامة هو ١٣ مليون ليرة، اي ما يعادل ١٤٥$، وسيذهب جزء من هذا المبلغ لدفع فروقات تكلفة النقل بين ما يتكلفه الموظف يوميا وبين ما تعطيه الحكومة بدل نقل وهو عبارة عن ٤٥٠,٠٠٠ فقط.

وبالنظر الى بقية القطاعات:

فيما يخص القطاع التعليمي:

- استفاد الاساتذة خلال العام الدراسي ٢٠٢١_٢٠٢٢ من منحة خارجية بقيمة ٩٠$ شهريا، لم يستفد منها موظفو الإدارة.

- استفاد الاساتذة خلال العام الدراسي ٢٠٢٢_٢٠٢٣ من منحة خارجية للاشهر الثلاث الاخيرة من سنة ٢٠٢٢، اضافة الى استفادتهم من انتاجية من خزينة الدولة بقيمة ١٢٥$ من بداية كانون الثاني ولنهاية شهر نيسان، وهذه الانتاجية قد حرم منها موظفو الادارة.

علما ان الاساتذة الجامعيين لم تتوقف انتاجيتهم في نيسان بل استمرت بسبب طبيعة عملهم.

- يستفيد الاساتذة بالقطاع التعليمي الاساسي والثانوي حاليا من انتاجية تعادل ٣٠٠$ شهريا من خزينة الدولة وذلك ابتداء من شهر تشرين الأول،

ليصل راتب الاستاذ الى ٤٥٠$ دون بدل النقل.

في حين يستفيد الاساتذة الجامعيون من نفس الانتاجية انما بقيمة ٦٥٠$ شهريا مع وعود بمساعدة إضافية من صندوق التعاضد، وبالتالي قد تصل مستحقات الاستاذ الجامعي ل ١٧٠٠$، في حين انها تصل اليوم الى ١١٠٠$ دون المساعدة المنتظرة من صندوق التعاضد.

اما اذا نظرنا الى القضاة فحدث ولا حرج، ولا يمكن اساسا المقارنة بينهم وبين اكثر سلك استفادة من بعدهم في القطاع العام.

في حين لو نظرنا الى السلك العسكري:

نجد ان العسكري يستفيد من ٥ رواتب اضافية لراتبه الاساسي تحتسب على راتبه الاساسي يضاف اليها المتممات، اي تصبح اعلى من الزيادة التي يستفيد منها

موظف الإدارة، اضافة الى استفادته من منحة خارجية شهرية منذ اكثر من سنة ونصف بقيمة ١٠٠$، ومساعدة غذائية شبه شهرية، اضافة الى استفادته من الطبابة بنسبة ١٠٠٪، وهذا الأمان الصحي لا يقدر بثمن، وهو ما يحرم منه حاليا موظفو الإدارة العامة رغم التحسن الملحوظ نوعا ما في تقديمات الصحية لتعاونية موظفي الدولة.

اما اذا تحدثنا عن الرتب من مؤهل وما فوق فالحديث سيطول، لأن متممات الراتب قد تصل احيانا الى ٣ اضعاف الراتب الاساسي، اي لو فرضنا الراتب الاساسي للملازم ٣ مليون فانه يصبح مع المتممات ٩ مليون، والمضاعفات الثلاث تحتسب على ٩ مليون اي تعادل ٢٧ مليون، في حين ان الموظف الاداري الذي راتبه ٣ مليون يستفيد من ٤ اضعاف لكنها تعادل ١٢ مليون ليرة.

وطبعا هذه المتممات تتفاوت، تقل احيانا وترتفع اخرى حسب الرتبة وطبيعة العمل، اضافة الى استفادتهم من مخصصات اخرى بتسميات مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر، استفادتهم من ١٥ قسيمة بنزين على الأقل.

ملاحظة: (متقاعدو العسكر في رتبة مؤهل وما فوق يستفيدون من هذه التقديمات بعد إحالتهم على التقاعد وبالتالي، مستحقات المؤهل الذي يقابله موظف فئة رابعة اداري، يستفيد من قسائم البنزين، ويستفيد من مضاعفة الرواتب الثلاث على راتبه الاساسي مضافا اليها المتممات، وبالمحصلة، لا تقل مستحقاته الشهرية بحدها الادنى عن ٤٥٠$ في حين مستحقات موظف الفئة الرابعة تصل الى ١٦٠$، مع التأكيد أن الاخير ملزم بالحضور وتحمل تكلفة النقل بينما المتقاعد انتهت خدماته في القطاع العام وبالتالي لا يوجد تكلفة نقل للعمل).

واذا نظرنا الى بعض المؤسسات العامة والمصالح المستقلة:

نجد ان هذه المؤسسات الخاضعة لقانون العمل قد استفادت من غلاء معيشة لا يقل عن ٨,٣٢٥,٠٠٠ مع استفادتها من الرواتب ال ٦.

بل يمكن ان ننظر في المادة ٨٠ و ٨١ من مشروع موازنة ٢٠٢٣، والتي كانت تنص على المساواة والعدالة بين هذه المؤسسات العامة والإدارات العامة، الا أن الحكومة حذفتهما مع العلم ان مشروع الموازنة لم يقر وبالتالي بقيت تلك المؤسسات تستفيد من هذه الزيادات الكبيرة مقارنة بما يحصل عليه موظفو الإدارة العامة.

ولعل الاسباب الموجبة للمادتين ٨٠ و ٨١ تبين لنا حقيقة الامر:

جاء في الاسباب الموجبة للمادة ٨٠ من مشروع موازنة ٢٠٢٣، **(ان بعض المؤسسات العامة قامت باحتساب غلاء المعيشة ضمن اساس الراتب وارتكزت على ذلك في احتساب الأعمال الإضافية)** وقد ذكر في المشروع ان هذا الامر يكبد المالية العامة مبالغ طائلة.

وايضا جاء في الاسباب الموجبة للمادة ٨١ من مشروع موازنة ٢٠٢٣ **(حيث ان تضمين غلاء المعيشة بشكل نسبي ادى الى زيادة عشرات أضعاف الرواتب الى جانب الضعفين ما خلق عدم مساواة في الزيادات المعطاة)**

وهذا اقرار صريح من وزارة المالية بأن هناك فروقات كبيرة بين ما تستفيد منه بعض المؤسسات العامة وبين ما يستفيد منه موظفو الإدارة العامة.

ولا ننسى القرار الذي صدر من المجلس الاعلى للجمارك والذي حدد قيمة ساعة الاضافي للموظفين ٦٠٠ الف للفئة الخامسة دوام نهاري و٩٠٠ الف ليرة دوام ليلي.

وتصل الى مليون ليرة للفئة الاولى دوام نهاري و ١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة دوام ليلي.

يعني ساعتين اضافي لموظف الجمارك تعادل البدل اليومي لموظف الإدارة العامة.

ايضا لا بد من التأكيد على نقطة مهمة، وهي فارق الأعداد بين القطاعات العامة،

فالأساتذة مثلا يصل عددهم الى ٥٠,٠٠٠ تقريبا، والقوى الامنية الى ١٣٠,٠٠٠ والمتقاعدون يصل عددهم الى ١٢٠,٠٠٠.

بينما عدد موظفي الإدارة العامة لا يتجاوز ال ١٠,٠٠٠ موظفا.

وكبر العدد لا يعني الحرمان من الزيادة، فهذا منطق باطل، انما كبر العدد يخبرنا عن تكلفة الرواتب لكل قطاع.

ولا ننسى أن الإدارة العامة هي الركن الاساسي لتحصيل الايرادات اذ أن ٧٥٪ من ايرادات الدولة تحصلها الإدارة العامة.

والمؤسف أن الحكومة تعطي الزيادات لكل القطاعات ودون اي ضجة اعلامية، في حين عندما يصل الامر للإدارة العامة يبدأ الحديث عن الوضع الاقتصادي وقدرة الدولة المالية واستقرار سعر الصرف**!!!**

اي ٣٠٠ الف موظف لا يشكلون خطرا على الاقتصاد بينما ١٠,٠٠٠ موظف يتسببون بإنهيار العملة.

فأي عاقل يصدق هذا الامر؟

وعلى سبيل المثال،

لو اعطي موظفو الإدارة زيادة اضافية حاليا تعادل ٣٠ مليون ليرة لكل موظف، فتكلفة الزيادة تصل ال ٣٠٠ مليار ليرة شهريا.

بينما تكلفة الزيادة للاساتذة ٥٠٠٠ مليار عن ٣ أشهر اي ما يعادل ١٦٦٠ مليار شهريا.

وللقارئ ان يقدر تكلفة الزيادة لبقية القطاعات.

وفي ختام هذه المقارنة:

نكرر ما ذكرناه ابتداء، انها ليست اعتراضا على بقية القطاعات، بل كل هذه الزيادات لم تُعِد الحقوق كاملة لأصحابها، انما هي للتأكيد أن ما تتعرض له الإدارة العامة هو ظلم فوق ظلم.

ولأننا دعاة عدالة وانصاف، وكي نضع الجميع امام مسؤولياته، وحتى يكون الامر واضحا.

نقدم اقتراحا عمليا وواقعيا للحكومة اللبنانية بما انها رفعت شعار العدالة والانصاف وكي تطبقه عمليا وليس نظريا.

نطلب الغاء كل الزيادات التي اعطيت لجميع القطاعات والبقاء على الراتب الاساسي، ومن ثم تقدير التكلفة الكاملة لهذه الزيادات كلها، واعتماد سعر صرف معين للراتب الاساسي بما لا يكلف خزينة الدولة أي تكلفة اضافية عما تدفعه اليوم. والغاء كل البدع والاختراعات والشروط، وتعديل بدل النقل بما يتناسب مع الواقع وتعديل التعويضات العائلية.

وهذا هو العدل ولا شيء سواه، ولننظر من يوافق على هذا الطرح ومن يعترض.

بعد هذا التقرير المبسط،

يدعو تجمع موظفي الإدارة العامة الحكومة الى تطبيق العدالة والانصاف واقعا وأن تنصف موظفي الإدارة وبقية القطاعات، وقد قيل، الظلم في السوية عدل في الرعية.

ويحذر التجمع من الاستمرار في ظلم الادارة العامة، من خلال اعطاء زيادة ضئيلة وغير عادلة مقارنة مع غيرهم، أو ان تفرض شروطا لم تفرض على غيرهم، لأن العدالة لا تتجزأ حسب الأهواء.

ايضا يؤكد التجمع على الحكومة تنفيذ وعدها باحتساب الزيادة من بداية كانون الأول وعدم التذرع بعد المماطلة المستمرة من أن قرار مجلس شورى الدولة قد منع أن يكون للمرسوم مفعول رجعي، اذ أن الحكومة قد بلغها هذا القرار وذكرته في جلستها الاخيرة يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩، ومع ذلك خرج رئيس الحكومة وعدة وزراء مؤكدين على أن العمل بالمرسوم سيكون بداية كانون الأول ٢٠٢٣.

وبالتالي اي تذرع فيما بعد بأن مجلس الشورى رفض المفعول الرجعي سيفهم أنه عدم وفاء بالوعود واستخفاف بعقول الموظفين.

اقتضى التوضيح.